الاستلزام التَّخاطبي في ضوء المقاربة الوظيفيَّة لأحمد المتوكِّل

محمد يزيد سالم

جامعة محمد خيضر بسكرة ـ الجزائر ـ

الملخــص

تهـدف هـذه الدِّراسـة إلى الوقـوف عـلى إسـهام أحمـد المتـوكِّل في بعـض كتاباتـه التـي تسـعى إلى اختبـار درجـة كفايـة بعـض مقترحـات المفكـرون اللغويـون العـرب القدامـى في مجـالات متعـددة ، و إلى أيِّ حـد يمكـن الأخـذ بمـا اقترحـوه ، و مـمّا عـرض لـه في هـذا الصـدد ظاهـرة الاسـتلزام التخاطبـي التـي نظـر فيهـا مـن خـلال اقتراحـات السـكاكي لهـذه الظاهـرة ، حيـث أنَّـه حـاول أن يـوازن و يسـتظهر مـا بينهـا و بـين الاقتراحـات المعـاصرة .

الكلمات المفاتيح:

الاستلزام - التخاطب - النحو - الوظيفة - المقاربة - الكفاية.

Résumé

Cette étude vise à examiner la contribution d'Ahmad Al-Mutawakil dans certains de ses écrits, qui tente de vérifier l'adéquation de certaines suggestions faites par les anciens linguistes arabes dans divers domaines, et dans quelle mesure ils peuvent être envisagés. Grâce aux suggestions de Sakaki pour ce phénomène, alors qu'il essayait d'équilibrer et de mémoriser entre eux et parmi les propositions contemporaines.

Mots clés:

Invocation, communication, grammaire, fonction, approche, adéquation

Abstract

This study aims to examine the contribution of Ahmad Al-Mutawakil in some of his writings which seeks to test the adequacy of some of the suggestions made by the old Arab linguists in various fields, and to what extent that we can take what they proposed, he has been presented in this regard the phenomenon of Conversational implicature that he looked at it Through Al Skaki's suggestions for this phenomenon, as well he tried to balance and find out the relation between .it and the modern proposals

Key words:

Implicature - discourse - grammar - function - approach - adequacy.

تمهيد

يتّسم العصر الحديث بتلاقح الأفكار، وتبادل الخبرات في الميادين كافة، ومنها الدِّراسات اللِّسانيَّة الحديثة التي تسعى إلى التَّطور وإيجاد أحدث النَّظريات في البحث اللُّغوي، لتكون اللُّغة مسايرة لحركة التَّطور السَّريع، ومعبِّرة عن الأعراض المختلفة، وقد شهد الدَّرس اللُّغوي محاولات جادة للتَّطور في ضوء التغيُّر الشَّامل الذي تشهده الحياة، ونتيجة لتبادل الآراء والخبرات، فإنَّ الدَّرس اللُّغوي العربي قد أعطى للغربيين كثيرا من الأسس التي بنوا عليها نظرياتهم الحديثة لما بلغه من التَّطور والنُّضج خلال قرون طويلة من البحث والدّراسة، كما استقى كثيرا من المجددين العرب آرائهم من المناهج الغربية الحديثة.

وتبعا لذلك تمَّت في نطاق اللِّسانيات قراءات عديدة متباينة، فضلا عن بحوث تراوحت بين التَّنظير والتطبيق، رامت الانخراط في هذا الفكر والخوض فيه بقصد الوقوف على القيمة العلمية، واستكناه أدواته المنهجية سواءً في حيِّز التَّصوُّر النَّظري أو على المستوى الوظيفي التَّطبيقي، رغبة في استثمارها في حلِّ الإشكالات العلمية التي تفرض نفسها حاضرا ومستقبلا.

وعليه سيحاول هذا البحث الاشتغال -في إطار الطرح أعلاه- على ظاهرة لصيقة باللُّغات الطبيعية، وتشكِّل إحدى خصائصها الأساسية، وهي ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي.

1. الاستلزام التّخاطبي (Conversational Implicature)

أ - نشأته

تعدُّ ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي ظاهرة لصيقة باللُّغات الطبيعيَّة، وهي تؤسِّس لنوع من التَّواصل، الذي يمكن وسمه بالتَّواصل غير المعلن أو (الضمني)، بحجة أنَّ المتكلِّم -في كثير من الأحيان- يقول كلاما ويقصد كلاما آخر، كما أنَّ المستمع يسمع كلاما ويفهم غير ما سمع، و هذا يعني أنَّ تأويل المعنى لا يتمُّ بشكل إعتباطي وإنَّما توجهه مجموعة الظروف و الملابسات المحيطة بالخطاب، من متكلمين وسياق

ومقاصد إلى غير ذلك. ومن هنا بدأ البحث اللِّساني ينحُ منحى متميِّزا، فلم يعد الاهتمام منصبا على وضع نظريات للخطاب؛ وإنَّما صار يُعنى بعملية التَّخاطب في حدِّ ذاتها[1].

هذا و تعتبر دراسات و أبحاث الفيلسوف اللُّغوي «بول جرايس» (1913 - 1988م) التي ألقاها في جامعة «هارفارد» سنة (1967م) بعنوان (المنطق والحوار)، ومحاضرات سنة (1971م) بعنوان (الافتراض المسبق والاقتضاء الحواري)، المنطلق الرئيس لنشأة مصطلح «الاستلزام التَّخاطبي»، فقدم فيها بإيجاز تصوُّره لهذا الجانب من الدَّرس والأسس المنهجيَّة التي يقوم عليها، ثمَّ تتابعت أبحاثه النَّظرية والتَّطبيقية لتلك الظاهرة، في عامي (1978م و1981م)، حيث يذهب «جرايس» إلى أنَّ العمليَّة التَّواصلية قائمة أساسا على مبدأ عام أسماه (مبدأ التَّعاون الحواري)، إذ يعدُّ توافر هذا القيد أساس نجاح العملية التواصلية، ويؤدي اختلاله إلى فشل الفعل اللُّغوي، و بالرُّغم من أنَّ أبحاثه قد تعتريها بعض عوامل النَّقص من جهة وعدم الإحكام من جهة أخرى؛ إلا أنَّها تعدُّ اللبنة الأولى التي بنى عليها المخالفون له النَّظرية كاملة فيما بعد[2].

وقد نتج عن اهتمام الدَّارسين فيما بعد ربط مفهوم الاستلزام التَّخاطبي بمفهوم القدرة الإنجازية، إذ كان ذلك مُدخلا اعتمدته الفرضية الإنجازية لاقتراح كيفية التَّمثيل للقوة الإنجازية بواسطة الاجراءات التوليديَّة.

ب- تعريفه

يقصد به أنَّ الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر ممَّا يقولون، فالمراد به إيضاح الاختلاف بين ما يقال what is Said وما يقصد What is meant، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات لقيمها اللَّفظيَّة Face Values، وما يُقصد هو ما يريد المتكلِّم أن يبلغه للسَّامع على نحوٍ غير مباشر، اعتمادا على أنَّ السَّامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلِّم بما يتاح له من أعراف الاستعمال، ووسائل الاستدلال، وهو ما يعرف بـ «الاستلزام التخاطبي»[3]. ويتبيَّن ذلك من خلال

المحادثة التالية: (أ) لم يبق لديَّ أي بنزين. (ب) توجد محطَّة على بعد أمتار.

نلاحظ من حوار (أ) أنَّ المراد ليس إخبار السامع عن نفاذ ما لديه من بنزين، وإنَّما يقصد طلب المساعدة، وهي المعنى الضمني، ومن ثمَّة جاء حوار (ب) ملتزما بالتَّعاون، فأخبره بأنَّ هناك محطة لبيع البنزين توجد على مسافة قريبة، كما أنَّها مفتوحة وتبيع البنزين، وهكذا تفسير المعاني الضمنيَّة، بأنَّها جوانب مقاصديَّة في المعنى، ولها خاصيَّات واضحة الملامح، وهي مستقاة من المعنى المباشر حسب استعماله في سياق محدد مشترك بين المتكلِّم والمستمع[4].

ويرى الباحث أنَّ المراد بمصطلح «الاستلزام التَّخاطبي»، هو ما يقتضيه الحوار من عوامل تجعله مؤثِّرا لكي يضبط علاقة المعنى الصَّريح بالمعنى المستلزم مقاميًّا، وهو المعنى الذي يفرضه المقام بما فيه من ظروف، ومؤثِّرات، أو هو الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم في الحوار بالاتكاء على بعض العوامل.

ج- أنواعه

نظر «جرايس» فرأى أنَّ الاستلزام نوعان:

1- استلزام عرفي

ويقوم هذا النَّوع من الاستلزام على ما تعارف عليه أصحاب اللُّغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات وتغيَّرت التَّراكيب. من ذلك مثلا في الانجليزية (But)، ونظيرتها في اللغة العربية (لكن) فهي هنا و هناك تستلزم دائما أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه السَّامع مثلا: «My friend poor but honest». ومثل: زيد غني ولكنَّه بخيل.

1- استلزام تخاطبي (حواري)

وهو متغيِّر دائما بتغيُّر السياقات التي يرد فيها، وله خصائص تميِّزه عن غيره من أنواع الاستلزامات الأخرى[5].

د- خصائصه

للاستلزام التَّخاطبي عدَّة خصائص يتميَّز بها، يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الاستلزام التَّخاطبي يستدعي المعنى الضمني غير المباشر في مدَّة زمنيَّة أقل ممَّا يتطلبه تمحص المعنى المباشر، ويظهر ذلك في قصد المتكلِّم في المثال الآتي:

(أ1) - إنَّ الجوَّ بارد حقًّا هنا، وهذه النافذة مفتوحة.

(أ2) - أغلق النافذة من فضلك.

فالذي يلاحظ أنَّ الجملة الثانية قد عبرت عن مقصد المتكلِّم من الجملة الأولى، ومن ثمَّة فعلى السَّامع أن يستنتج مراد المتكلِّم من الجملة الأولى (صيغة طلب غير مباشر) فيستجيب لطلبه[6].

2- تناسب حقائق يفترض أنَّ للمرسل إليه علما مسبق (بديهيات مشتركة أو وقائع خاصة ترجع إلى معارفه السالفة)، وتكون ضربا من الأرضية تنبني عليها المنطوقات (التي من شأنها على العكس أن تناسب معلومات جديدة)، وتضمن اتساق الخطاب، في الحين الذي تتعهد فيه المنطوقات بتقدمه. وبهذه الصِّفة يتكفَّل بها ضرب من الصوت الجماعي وتتعلق حسب «ديكرو» بتعدُّد الأصوات التَّلفظيَّة[7].

3- الاستلزام التخاطبي ممكن إلغاؤه، ويتم ذلك إذا عمد المتكلِّم إلى إضافة ما من شأنه أن يسدَّ الطريق أمام المخاطب حين تهيئِه للدخول في عملية التَّأويل بغية الوقوف على المعاني الضمنية للعبارة، ومثال ذلك أن يقول شخص لكاتب ما: «لم أقرأ كل كتبك»، فهذا الكلام يستلزم أنَّ هذا الشَّخص قد قرأ بعض الكتب لهذا الكاتب، لكنَّه لو قال: «في الحقيقة لم أقرأ أيَّ من كتبك»، فإنَّه في هذه الحالة يكون قد ألغى الاستلزام، وإمكان الإلغاء هذا هو أهم اختلاف بين المعنى الصريح والمعنى الضِّمني، وهو الذي يُمكن أن ينكر ما يستلزمه كلامه[8].

4- الاستلزام التَّخاطبي متَّصل بالمعنى الدلالي لا بالصيغة اللُّغويَّة التي قيل بها، فلا ينقطع مع استبدال المفردات و العبارات بأخرى ترادفها، ويظهر ذلك في الحوار الذي وقع بين أختين:

(أ)- لا أريدك أن تتسللي إلى غرفتي على هذا النَّحو.

(ب)- أنا لا أتسلَّل، ولكن أمشي على أطراف أصابعي، خشية أن أُحدث ضوضاء، فبالرغم من تغيُّر الصيغة في قول (ب) فإنَّ ما يستلزمه القول من عدم الرِّضا عن هذا السلوك لا يزال قائما.

5- الاستلزام يتغيَّر بتغيُّر السياقات التي يرد فيها، فالتَّعبير الواحد يؤدي إلى استلزامات مختلفة، فإذا سألت طفلا يحتفل بعيد ميلاده: (كم عمرك ؟)، فهو طلب للعلم، وإذا سألت السؤال نفسه لصبي عمره خمسة عشر عاما، فقد يستلزم السؤال مؤاخذة له على نوع من السلوك لا ترضاه له، و مثل ذلك أن يقول رجل سُرِق متاعه يوم العيد: (تلك أفضل هدية)، ومن الممكن أن يقول هذه العبارة نفسها رجلٌ تلقى رسالة من صديق قديم يوم العيد، أو طالبٌ بُشر بنجاحه... إلخ.

6- الاستلزام يمكن تقديره، والمراد أنَّ المخاطب يقوم بخطوات محسوبة حتى يصل إلى ما يستلزمه الكلام من معاني ضمنية، ويكون ذلك في مثل العبارات الاستعارية، والكنائية، حينما ينطلق المخاطب من الصيغة الحرفية للعبارة التي سمعها ليصل إلى المعنى الضمني الكامن وراء تلك الصيغة اللَّفظية، نحو قول المتكلِّم: (فلانٌ أسدٌ)، فيفهم السامع أنَّ المتكلِّم أراد أن يكسب هذا الشخص بعض صفات الأسد كالقوة والشجاعة، وهذا ما يستلزمه القول فيتحقق لدى السامع[9].

وهذه الخصائص المختلفة كانت ولا تزال موضوع نقاشات حادَّة بين المختصين في علم الدلالة والتداولية، فهي إشكالية بقدر ما يمكن أن تكون المستلزمات عرضة لمختلف أشكال «المناورات»، وبقدر ما لا تتصرف كل أنماط المستلزمات بنفس الطريقة. ذلك أنَّ مجموعة المستلزمات الواسعة تشمل أقساما فرعية تتقابل بحسب:

أ- طبيعة المحتوى الاستلزامي

استلزامات وجوبية (العبارات المعرفية المستلزمة لوجود مرجعها)، مستلزمات فعلية أو ضد فعلية (بطرس يعرف أنَّ «ق» يستلزم صدق «ق» بينما يتخيل بطرس

أنَّ «ق» تستلزم على العكس كذب « ق»)، مستلزمات تداولية (مرتبطة بشروط نجاح فعل اللغة، مثال ذلك: «أغلق الباب» تستلزم أنَّ هناك بابا و أنَّه مفتوح زمن التَّلفظ بالقول)... إلخ.

ب- طبيعة الحامل الدال المسؤول على المستلزم

دال معجمي (مثال أفعال التحويل «توقف بطرس عن التدخين»، و«شرع بطرس في التدخين» يستلزمان على التَّوالي «بطرس كان يدخن في السَّابق»، و«بطرس لم يكن يدخن في السابق»)، الرَّوادف والرَّوابط (مازال، ولكن، وحتى... إلخ) بنية تركيبية (نحو الأمثلة المتفرِّعة: «إنَّما الذاهب بطرس» يستلزم أنَّ «بعضهم ذهب»، أو استفهامات المكوِّن «متى تغادر؟»، تستلزم تغادر، و«لماذا لم تعد تحبني ؟» تستلزم «لم تعد تحبني»، وهي قضية تستلزم هي نفسها حسب آلية مشهود بصحتها جيدا وهي الاحتضان الاستلزامي «كنت تحبني من قبل»[10].

هـ- شروطه

يعتمد الاستلزام التَّخاطبي في انتاجه على خرق أحد مبادئ التَّعاون الحواري عند «جرايس»[11]، وصيغة هذا المبدأ هي:

«ليكن اندفاعك في الكلام على الوجه الذي يقتضيه الاتجاه المرسوم للحوار الذي اشتركت فيه»[12]. فبيَّن أنَّ هذا المبدأ يوجب أن يتعاون المتكلِّم والمخاطب على تحقيق الهدف المنشود من الحديث الذي دخلا فيه، وقد يكون هذا الهدف محددا قبل دخولهما في الكلام، أو يحصل تحديده أثناء هذا الكلام.

وهذه المبادئ التي تتوقع أن يكون المتكلِّم والمتلقي متعاونين في كون الحوار بينهما يتَّصف بـ:

1- العلاقة المباشرة: ينبغي أن يكون حوارك ذا علاقة مباشرة بالموضوع؛ بمعنى أن تجعل مشاركتك في الحديث مرتبطة بالإطار الحالي للموضوع.

2- مبدأ الكم Quantity: عليك أن تجعل مشاركتك في الحديث بالقدر المطلوب؛ أي أن يتضمن حديث المعلومات الضرورية دون زيادة ولا نقصان.

3- مبـدأ الكيـف Quality: والقصـد منـه منـع ادِّعـاء الكـذب، وهـو مبـدأ يتَّصـل بالصـدق؛ أي لا تقـول مـا ليـس عنـدك دليـل عليـه[13].

4- مبـدأ العلاقـة Relation أو المناسـبة Relevance: اجعـل كلامـك مناسـبا؛ أي أن يكـون كلامـك مناسـبا لسـياق الحـال.

5- مبـدأ الطريقـة: ومعنـاه أن تكـون واضحـا محـددا موجـزا متجنِّبـا للغمـوض واللُّبـس ويتفـرَّع هـذا المبـدأ إلى:

أ - الوضوح: حيث يجب أن يكون خطابك واضحا في قصده.

ب - تجنـب الغمـوض والإبهـام: ويكـون ذلـك بالابتعـاد عـن الكلـمات الملتبسـة التـي تحمـل معـانٍ مختلفـة في سـياقات مختلفـة.

ج - الإيجاز: ويكون ذلك بتركيز المخاطب على ما يجب أن يقال.

د - التَّرتيـب: والمقصـود بـه ترتيـب المفـردات في الخطـاب، وبـضرورة عـرض مـا يريـده المتكلِّـم مـن معلومـات كـما يطلبهـا الآخـرون.

وقـد مثَّـل «محمـود أحمـد نحلـة» بأمثلـة توضيحيـة لكيفيـة خـرق تلـك المبـادئ سـنعرضها فيـما يـلي:

1- في حوار يجري بين أم (أ) وولدها (ب):

أ - هل اغتسلت ووضعت ثيابك في الغسالة؟

ب - نعم اغتسلت.

في هـذا الحـوار خـرق أو انتهـاك لمبـدأ الكـم؛ لأنَّ الأم سـألته عـن أمريـن، فأجـاب عـن واحـد وسـكت عـن الثـاني؛ أي أنَّ إجابتـه أقـل مـن المطلـوب، ويسـتلزم هـذا أن تفهـم الأم أنَّـه لم يضـع ثيابـه في الغسـالة، وأنَّـه لم يـرد أن يجيـب بنعـم حتـى لا تشـتمل الإجابـة شـيئا لم يقـم بـه، ولم يـرد أن يواجهها بتقاعسـه عـن وضـع ثيابـه في الغسـالة.

2- في حوار بين تلميذ (أ) وأستاذ (ب)، وكلاهما إنجليزي:

أ - طهران في تركيا، أليس هذا صحيحا يا أستاذ ؟

ب - طبعا، ولندن في أمريكا !

في هـذا الحـوار انتهـك الأسـتاذ مبـدأ الكيـف، الـذي يقتـضي ألا يقـول إلاَّ مـا يعتقـد صوابـه، وألا يقـول مـا لا دليـل عليـه. وقـد انتهكـه الأسـتاذ عمـدا، ليظهـر للتلميـذ أن إجابتـه غـير صحيحـة، ويؤنبـه عـلى جهلـه بـشيء، كهـذا، والتلميـذ قـادر عـلى الوصـول إلى مـراد الأسـتاذ؛ لأنـه يعلـم أن لنـدن ليسـت في أمريـكا، وذلـك يسـتلزم أن الأسـتاذ يقصـد بقولـه شـيئا غـير مـا تقولـه كلماتـه، وهـو أن قـول التلميـذ غـير صحيـح.

3- في حوار بين رجلين:

أ - أين زيد ؟

ب - ثمَّة سيَّارة صفراء تقف أمام منزل عمرو.

ومـا قالـه (ب) بمعنـاه الحـرفي ليـس إجابـة عـن السـؤال، فهـو ينتهـك مبـدأ العلاقـة المناسـبة بالموضـوع، و لكـن السـامع في ضـوء المبـادئ الأخـرى، للتعـاون يسـأل نفسـه مـا هـي العلاقـة الممكنـة بـين وقـوف سـيارة صفـراء أمـام منـزل عمـرو ؟ وسـؤاله عـن مـكان زيـد، ثـم يصـل إلى أنَّ المـراد بهـذا القـول إبلاغـه رسـالة مؤداهـا أنَّـه إذا كانـت لزيـد سـيارة صفـراء فلعلـه عنـد عمـرو.

4- في حوار بين رجلين:

أ - ماذا تريد ؟

ب - قـم، واتجـه إلى البـاب، وضـع المفتـاح في القفـل، ثـمَّ أدره ناحيـة اليسـار ثـلاث مـرات، ثـمَّ ادفـع البـاب برفـق.

وواضـح أنَّ فيـما قالـه (ب) انتهـاكا لمبـدأ مـن مبـادئ الطريقـة، وهـو « أوجـز» إذا كان يكفـي أن يقـال: «افتـح البـاب»، وإذا نظرنـا إلى هـذا القـول في ضـوء تحقـق مبـادئ الحـوار الأخـرى، كان لابـدَّ أنَّ المتكلِّـم يحـاول بـه وجهـا غـير مـا يظهـر، وقـد يكـون مؤاخذتـه عـلى مـا يتميَّـز بـه مـن بـطءٍ و تكاسـل[14].

ومـن خـلال تتبـع القـراءة لهـذه المبـادئ والأسـس التـي وضعهـا «جرايـس» وفصَّـل القـول فيهـا، نجدهـا تتجانـس و تجتمـع مـع عناصر العمليـة التَّخاطبيـة الأربعة الرئيسـية وهـي: المُخاطِب(المتكلِّـم)، والمُخاطَـب (المسـتمع) والخطـاب (الرِّسـالة)، وسـياق الحـال

(الموقف الخارجي)، ولكن بعض هذه المبادئ يتعلق بالمخاطِب (مبدأ الكم) وبقدراته وإمكاناته الحوارية، وبالمخاطَب (مبدأ الطريقة) في كيفية استقباله للخطاب بتفكيك وإيضاح لبسها وغموضها، وبالخطاب (مبدأ الكيف)، بما يتسم به من السمات المفهومية والمستعملة خطابيا، وبالموقف الخارجي (مبدأ العلاقة)، الذي هو حلقة وصل لتسيير وإحكام ربط الخطاب بين المخاطِب والمتلقي[15]. ويمكن توضيح العلاقة بين مبادئ «جرايس»، وعناصر العملية التَّخاطبيَّة بالمخطط التَّالي:

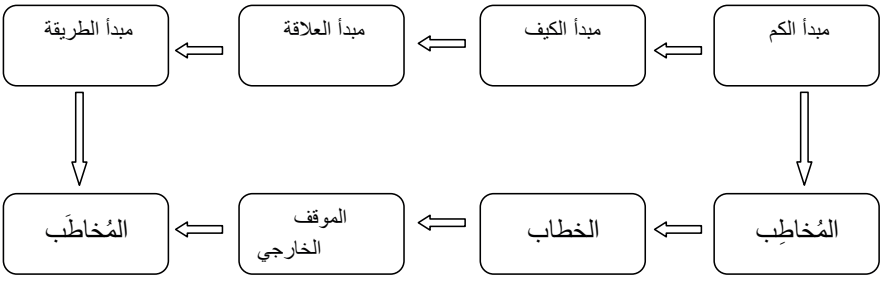

ويبقى أنَّ للسياق دخلا قويا ودورا مميَّزا في تسهيل عملية المحادثة أو الحوار للبلوغ إلى العمل غير المباشر، ولا سيما إذا علمنا أنَّ هذه المبادئ ليست إلاَّ جزءا من مبادئ اجتماعية[16]، ترتب معانيها وتُخيَّر لتناسب سياقها الظرفي الاجتماعي الذي يقال فيه الكلام.

ولا يخفى أنَّ مبدأ «التعاون الحواري» قد فتح الباب واسعا في تطوير التداوليات اللُّغوية، و تنويع الدراسات المتعلِّقة بموضوع التَّواصل الإنساني، لكن الاعتراضات التي وردت على هذا المبدأ والتعديلات التي أُدخلت عليه بلغت النهاية في الكثرة، بيد أنَّه لا يستوقفنا من ذلك في هذا الموضع إلاَّ اعتراض واحد، و هو أنَّ مبدأ التعاون والقواعد المتولدة منه لا تضبط إلاَّ الجانب التبليغي من التخاطب، أمَّا الجانب التهذيبي منه، فقد أُسقِط اعتباره إسقاطا، ولا يفيد في دفع هذا الاعتراض أن يقال: إنَّ «جرايس» قد أشار إلى هذا الجانب في عبارته التي جاء فيها: «هناك أنواع شتى لقواعد أخرى، جمالية واجتماعية وأخلاقية، من قبيل لتكن مؤدبا التي

يتبعها عادة المتخاطبون في أحاديثهم، والتي قد تولد معاني غير متعارف عليه»[17]. فعلى الرُّغم من ذكر «جرايس» لجانب التهذيب من المخاطبة في هذه الإشارة، فإنَّه لم يهتم به؛ وذلك للأسباب الثلاثة الآ تية:

أ - أنَّه لم يفرده بالذكر، بل جمع معه الجانب التَّجميلي والجانب الاجتماعي؛ بوصف هذه الجوانب جميعا لا تستجيب للغرض الخاص الذي جُعِل للمخاطبة، ألا وهو نقل الخبر على أوضح وجه.

ب - أنَّه لم يتفطن إلى أنَّ الجانب التهذيبي قد يكون هو الأصل في خروج العبارات عن الفائدة الحقيقية أو المباشرة للمعاني.

ج - أنَّه لم يبيِّن كيف لنا أن نباشر وضع القواعد التهذيبية، ولا كيف يمكن أن نرتِّبها مع القواعد التبليغية.

2- الاستلزام التَّخاطبي مقاربة وظيفيَّة:

ذكر المتوكِّل أنَّ المقاربة الوظيفيَّة تقوم على مبادئ عامة أهمها:

1- أنَّ هذه المقاربة تتعامل مع اللغة على أنَّها وسيلة التواصل في المجتمعات البشرية، على الرغم من أنَّ التواصل يتحقَّق بوسائل أخرى كالإشارة، وغيرها من الإشارات غير الجسدية، وهي وسائل لا ترقى قوة ودقة إلى مكانة التَّواصل اللغوي عنده[18].

2- أنَّ التواصل الناجح يكمن في اختيار العبارة، أو التركيب اللغوي المطابقين لسياق استعمالهما مقاليا، ومقاميًّا.

3- أنَّ التركيب اللغوي يسهم في تكوينه، أو تركيب الفحوى القضوي، والغرض منه (إخبار، أو استفهام، أو أمر، أو غير ذلك)، وموقف المتكلِّم من الفحوى القضوي.

4- أنَّ وظيفة اللغة التواصلية التي تتحكَّم في بنية اللغة يمكن أن تسهم في تطورها كما يُتوقع.

5- ما يمكن أن يمتلكه المتكلِّم، والسَّامع من القدرة اللغوية اكتسابا، قدرة تسهم في تمكُّنه من تكوين تراكيب سليمة لغويا لا حصر لها، على أنَّ هناك فرقا بين

التيارين الصوري (النحوي التقليدي)، والوظيفي في قدرة المتكلم، والسامع وفحوى هذه القدرة، وهو فرق يكمن في التيار الصوري محصورة في التَّمكن من استيعاب القواعد الصرفية، والتركيبية، والدلالية، والصوتية، وقد تزاد على القدرة اللغوية قدرة تداولية مفصولة عن القدرة اللغوية تماما، على أنَّ القدرة اللغوية وحدها تعدُّ موضوعا للدرس اللغوي، والتيار الوظيفي على خلاف ما يدور في فلكه التيار السابق من حيث إنَّ هاتين القدرتين متلازمتان لا ينفصمان[19].

6- أنَّ نسق اللغة (اللغة بنظامها الصرفي، والتركيبي، والدلالي، والصوتي) يرتبط ارتباطا وثيقا بنسق استعمالها، وهي مسألة تتبدى من حيث أنَّ نسق الاستعمال ليتحكم في مواضع كثيرة في تحديد قواعد النَّسق اللغوي معجميا، ودلاليا، وصرفيا، وتركيبيا، وصوتيا، على أنَّ هذه القواعد تعدُّ من الموضوعات التي تهتم بها اللغويات الاجتماعية، وأنَّ المتكلِّم في أي مجتمع من المجتمعات يختلف عن غيره ممَّن هم في مجتمعه في اختيار التَّراكيب اللُّغوية على وفق المخاطب: جنسه، وعمره، ومكانه الجغرافي، ووظيفته الاجتماعيَّة.

7- أنَّ ما يجمع بين اللغات بعض الوظائف سواءً أكانت هذه اللُّغات مختلفة، أو متفقة في التَّراكيب التي يتكأُ عليها في تحقيق هذه الوظائف، كما في تصحيح المعلومات الذي يعدُّ إحدى الوظائف الكلِّية تتحقق على وفق أنماط هذه اللغات بواسطة الرُّتبة، أو صُرُفات خاصة، أو تراكيب مخصوصة.

وقد حاول «أحمد المتوكل» أن يبيِّن إسهام العرب في الاستلزام التَّخاطبي على وفق ما مرَّ مكتفيا بما توصَّل إليه «السكاكي» في هذه المسألة؛ لأنَّه ينماز -حسب رأيه- عمَّا توصَّل إليه الآخرون فيها: «عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة بأنَّها تجاوز الملاحظة الصَّرف، وتحمل أهم بذور التَّحليل الملائم للظاهرة؛ أي التَّحليل الذي يضبط علاقة المعنى الصَّريح بالمعنى المستلزم مقاميًّا، ويصف آلية الانتقال من الأوَّل إلى الثاني بوضع قواعد استلزامية واضحة، هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى، وهي أنَّ تقعيد السكاكي للاستلزام التَّخاطبي وارد مؤطر داخل وصف لغوي شامل

يطمح لتناول جميع المستويات اللُّغوية (أصوات، صرف، نحو، معان، بيان...»[20].

ومن ثمَّة وضح « المتوكل» أنَّ «السكاكي» اعتمد على تصنيف الكلام إلى (خبر، وطلب)، فيفرع كلا من القسمين إلى أنواع، ويضع كلاً منها شروطا مقامية تتحكَّم في إنجازه؛ أي في إجرائه مطابقا لمقتضى الحال، ويتفرَّع عن هذه الأنواع نفسها أغراض أخرى تتولد في حالة إجراء الكلام على خلاف ما يقتضي الكلام[21].

ولأنَّنا غير معنيين بحصر كل أنواع الخبر والإنشاء، فسوف نقتصر على عرض بعض أمثلة الطلب الأصلية كالاستفهام، وتفرعها إلى معانٍ فرعية متولِّدة من خلال السِّياق، فمن المتفق عليه أنَّ الاستفهام يدلُّ على طلب الفهم ؛ أي طلب العلم بشيء لم يكن معلوما، وسائل يجهل المعلومة، ومسؤول يُتوسَّم فيه امتلاك المعلومة، وتعبير لغوي موجَّه بأداة استفهام، أو تنغيم صوتي يقوم مقام الأداة، وعناصر مقاميَّة أخرى، فإذا توفرت هذه الشروط كلها في إنجاز جملة استفهامية ما، أُجريَّ الاستفهام على أصله، وكان استفهاما حقيقيًّا، أمَّا إذا أنجزت الجملة الاستفهامية في مقام غير مطابق، فإنَّ معناها الأصلي يخرج إلى معنى آخر، كما في قوله جلَّ من قائل: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ (سورة العنكبوت، الآية: 2)، فقد تفرَّع عن معنى الاستفهام معانٍ متولِّدة تتنوَّع بين (الإنكار، والتَّوبيخ، والعتاب، والتَّعجب)، وهذا التَّعدُّد يشير إلى رحابة معنى الاستفهام في إيحائه بالمعاني الأخرى التي يمكن استخلاصها منه، ومنه أيضا إذا قلت: «هل لي من شفيع؟»، فهي تفيد معنى التَّمني لصعوبة إجراء المعنى الأصلي عن حقيقته، وقد يفيد الاستبطاء والتَّحضيض، نحو قولك: «منذ كم دعوتك؟»، والتَّقرير نحو: «أفعلت هذا؟» تقصد حمل المخاطب على الإقرار بأنَّه فعل أو أنَّه الفاعل، والتَّهكم نحو قوله جلَّ في علاه: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَتْرُكَ ما يَعبُدُ آباؤُنا أَو أَن نَفعَلَ في أَموالِنا ما نَشاءُ﴾ (سورة هود، الآية: 87)، والاستبعاد نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ سورة الدخان، الآية: 13)[22]. وهكذا لاحظنا أنَّ المعاني التي تشيعها أداة الاستفهام أرحب وأوسع من أن نجددها تجديدا تامًّا، لذلك

نجد المتكلِّم يعمد أحيانا إلى الصَّوت فيرفعه أو يخفضه أو يوزع علوه وانخفاضه في تقطعات وتنغيمات معينة يريد بذلك أن يحمل الأنغام ما أحسَّ أنَّه تفلت من الكلمات والتَّراكيب، بل إنَّك تراه أحيانا يشير بيده إشارات قصيرة هادئة أو طويلة قوية، وأحيانا يسخِّر تقاطيع وجهه فيقبض، أو يبسط أو يحرِّك رأسه، وما شابه ذلك مما يصاحب النُّطق وهو في حقيقته كلام غير منطوق[23].

ونخلص من هذا كلِّه أنَّ الاستفهام أسلوب حواري تداولي يستلزم لتفسيره عناصر محدَّدة، فإذا توافرت هذه العناصر بشروطها و مواصفاتها المذكورة ن فذلك الاستفهام الحقيقي، أمَّا إذا غاب ركن أو غاب القيد الوصفي للركن، فذلك مؤشر على كون المراد غير الاستفهام، فيبحث عن المراد في قرائن السياق كالتَّعجب مثلا، أو السخرية، أو التَّمني، أو التَّوبيخ، أو الإرشاد... إلخ، هذه المعاني أو الأغراض المختلفة يسميه القدامى خروج الاستفهام عن مقتضاه.

وبعد أن عرض «المتوكل» لاقتراحات «السكاكي» بخصوص أنواع الطلب الأصلية وأغراضه الفرعيَّة (مع تركيزه بشكل رئيسي على نوع أصلي واحد هو الاستفهام)، خلُص إلى تقويم اقتراحاته، واستخلاص أنَّ قيمة ما يقترحه بالنِّسبة إلى الوصف الكافي لظاهرة الاستلزام التَّخاطبي يقتضي أن يستجيب التَّحليل لمجموعة من الشروط النَّظرية والتَّجريبية، غير أنَّه يكتفي من تلك الشروط بشرط ضروري يُمكِّن من الإجابة عن السؤالين:

أ - كيف تتم عملية الاستلزام في حدِّ ذاتها ؟ أي كيف يمكن لجملة ما أن تحمل بالإضافة إلى معناها المباشر المدلول عليه بصيغتها معنى آخر ؟

ب - ما هو بالضبط المعنى المستلزم ؟ أو بعبارة أخرى، كيف يمكن التنبؤ بماهية المعنى الذي تستلزمه الجملة تخاطبيًّا ؟ [24].

ثمَّ وضَّح «المتوكل» كيفية الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى غير الحرفي (المستلزم)؛ مبيِّنا الخطوات التي ينتهجها المتكلِّم والمتلقي لفهم مضمون الحوار بينهما، مستعينا برأي «السكاكي» في عدول أنواع الطلب عن معانيها الأصلية إلى

معـانٍ أخـرى فرعيـة، ويتـأتَّى ذلـك بالخطـوات التَّاليَّـة:

1- تحمـل أنـواع الطلـب معانيهـا الأصليَّـة في حالـة اتفاقهـا وشروط إجرائهـا عـلى الأصـل، ومـن ثمَّـة لا تـدلُّ إلاَّ عـلى معناهـا الحـرفي.

2- تنتقـل أنـواع الطلـب مـن معانيهـا الأصليـة إلى معـان أخـرى؛ و ذلـك لمخالفـة شروط إجرائهـا عـلى الأصـل، و يتـمُّ ذلـك في مرحلتـين متلازمتـين:

الأولى: يـؤدِّي عـدم المطابقـة المقاميَّـة إلى خـرق أحـد شروط إجـراء المعنـى الأصـلي فيمتنـع إجـراؤه.

الثانيـة: يتولَّـد عـن خـرق المعنـى الأصـلي امتنـاع إجرائـه معنـى آخـر (يناسـب المقـام)[25].

ويـرى «أحمـد الإدريـسي» أنَّ «السـكاكي» لم يسـتخدم «الاسـتلزام» في مسـتوى علـم المعـاني[26]، ذلـك أنَّ «السـكاكي» يـرى أنَّ للجملـة في مسـتوى علـم المعـاني عـدَّة معـان، يتَّحـد كلٌّ منهـا بإضافـة قرينـة معيَّنـة، وهـو مـا سـماه «مقتـضى الحـال». وهـو يسـمِّي هـذا الانتقـال «انتقـالا اسـتدلاليًّا»؛ أي إنَّـه تـمَّ عـن طريـق الاسـتدلال، أمَّـا اللُّـزوم أو الاسـتلزام فيعتده«السـكاكي» وسـيلة للانتقـال مـن الحقيقـة إلى المجـاز والكنايـة[27].

ويظهـر مـن كلام «الإدريـسي» أنَّ «المتـوكل» قـد وقـع في خطـأ حينـما سـمَّى خـروج الطلـب عـن مقتـضى الظاهـر اسـتلزاما، وكان ينبغـي لـه أن يسـميه اسـتدلالا، وأنَّ محـال الاسـتلزام هـو علـم البيـان[28].

والنحـو الوظيفـي محكـوم بالثنائيـة المعروفـة (قـدرة / إنجـاز)، إلاَّ أنَّ القـدرة هنـا تعنـي معرفـة المتكلِّـم -المخاطـب القواعـد التداوليـة، إلى جانـب القواعـد الأخـرى، التـي تهـيِّء فـرص إنجـاز الـكلام في طبقـات مقاميـة معيَّنـة[29].

3 - تقويم المتوكل لإسهام السكاكي في الاستلزام التَّخاطبي:

لعـل أهـم مـا تبـدَّى للمتـوكل مـن خـلال إسـهام «السـكاكي» في ظاهـرة الاسـتلزام التَّخاطبـي، ومقاربتهـا بمـا توصـل إليـه الباحثـون الغربيـون وعـلى رأسـهم جرايـس في هـذه الظاهـرة، يكمـن فيـما يـلي:

1- أنَّ خروج الطلب بأنواعه إلى معانٍ، أو أغراض أخرى يعود إلى عدم المطابقة المقاميَّة وهي مسألة تؤدي إلى خرق أحد شروط حمل الكلام على المعنى الأصلي، كما مرَّ في خروج الاستفهام عن معناه الأصلي الحقيقي إلى معنى عارض، كالإنكار، والزَّجر، والتمني، والاستبطاء، والتَّحضيض، على أنَّ «السكاكي» يلتقي مع «جرايس» في هذه المسألة من حيث خرق إحدى قواعد الحوار.

2- أنَّ «السكاكي» في مبدأ الخرق العام يمتاز بالمقارنة بما ذهب إليه «جرايس» بما يلي:

أ - الدِّقة: تكمن هذه الدقة في أنَّ السكاكي يعالج خرق شرط من شروط المطابقة من خلال الجملة الطلبية بأنواعها من حيث الانتقال من المعنى الصَّريح إلى المعنى غير الصَّريح، وفق المقامات المؤثِّرة، وهي مسألة لا تتوافر في معالجة «جرايس»، كما مرَّ من حيث حصر الخرق في الخطاب الخبري.

ب - القدرة التنبؤيَّة: وتكمن هذه القدرة في أنَّها تمكن القارئ، أو الناقد من خلال ربط خرق أحد شروط مطابقة المعنى الصَّريح من الجزم بأنَّ الانتقال قد حصل فعلا وفق المقام، أو الظرف الذي يفرضه سلطانه على القارئ، أو الناقد، وهذا الجزم يفضي إلى نفي إمكانية إلغاء الاستلزام، وهي مسألة تعدُّ عند «جرايس» إحدى خصائص هذا الاستلزام التي يُعتد بها في التقعيد لهذه الظاهرة.

3- ضبط المعنى المستلزم من حيث وضع قواعد توسم بالشمول، والتَّعميم، والتنبؤ، ويكتفي «السكاكي» في هذه المسألة -في الغالب- بتدوين المعاني التي ينتقل إليها في الجملة الطلبية من خلال المعنى الصَّريح، وهي الزجر، والإنكار، والاستبطاء، والوعيد، والتَّهديد، فضلا عن وسمها بأوسام عامة[30].

وللمتوكل ملحوظتان على هذه المسألة في إسهام السكاكي:

1- أنَّ تحديد «السكاكي» السابق غير المضبوط لا يُمكِّن من وضع قواعد من أهم مبررات وضعها الاستغناء عن قرائن الأحوال، ؛ لأنَّه تحديد يدور في فلك معلومات المقامات المختلفة.

2- إنَّه على الرُّغم من ذلك فإنَّ «المتوكل» يذهب إلى أنَّ اقتراحات «السكاكي» لا تخلو من بعض الإرهاصات التي يمكن أن تسهم في الاستغناء عن قرائن الأحوال، أو أن تخفِّف من أثرها في تحديد المعنى المراد الانتقال إليه من المعنى الصَّريح، أو الأصلي، وهي مسألة تظهر من خلال تحليل «السكاكي» لبعض الأمثلة إذ يومئ في أثناء ذلك إلى أنَّ المعنى المتولِّد، أو المنتقل إليه هو ذلك المعنى الذي يقابل أحد شروط إجرائه شروط المعنى الأصلي المخروق، كما أنَّ المعنى المتولِّد، أو المنتقل إليه من المعنى الصَّريح، لأنَّه خارق لأحد شروط مطابقة هذا المعنى الصَّريح مقاميًّا في مثل قولك: «هل من شفيع» هو التَّمنِّي الذي يقتضي إجراؤه شرط (غير ممكن الحصول)، وهو شرط يقابل الشرط المخروق (ممكن الحصول) الذي ينبئ عن أنَّ الاستفهام يُحمل على أصل المراد منه، أو على المعنى الصَّريح[31].

وينتهي «المتوكل» في ختام حديثه عن مقاربته الوظيفيَّة التي تدور في فلك اقتراحات «السكاكي» في ظاهرة الاستلزام التَّخاطبي إلى أنَّه يمكن الاتِّكاء على تلك الإشارات، أو الاقتراحات الموجودة في كتاب (مفتاح العلوم) لوضع قواعد لهذه الظاهرة على وفق التَّعميمين التَّاليين ثانيهما يعتمد على سابقه، كما يفهم من كلامه.

التعميم الأوَّل: ينتقل بموجبه معنى الجملة من المعنى الصَّريح الظَّاهر (س: الممكن حصوله) لخرق شرط الحمل عليه (طلب الممكن حصوله) إلى المعنى المتولِّد (التَّمنِّي) لخرقه الشَّرط السابق الذي يقابل الشرط غير المخروق (غير ممكن الحصول)، على أنَّه يمكن صوغ تعميمات جزئيَّة تدور في فلك الانتقال من معنى معيَّن وفق التَّعميم الثاني.

التعميم الثَّاني: وبموجبه تنتقل الجملة الاستفهاميَّة من الدلالة على السُّؤال إلى الدلالة على التَّمنِّي من خلال خرق شرط المطابقة (طلب الممكن حصوله باستعمال أسلوب الاستفهام)، وهو خرق يؤدِّي إلى طلب غير الممكن حصوله، وهو ما ينبئ عنه التَّمنِّي، على أنَّ الاعتداد بما مرَّ في التَّوصل إلى وضع قواعد لظاهرة الاستلزام

التَّخاطبـي لابـدَّ فيـه مـن مراعـاة مـا يـأتي في رأي المتـوكل:

1- أن تـزاد شروط أخـرى عـلى حمـل بعـض المعـاني عـلى الأصـل خبريَّـة كانـت، أم طلبيَّـة عـلى تلـك الـشروط التـي اقترحهـا «السـكاكي»، لا سـيما معـاني الطلـب، وأن توضـع شروط أخـرى لإجـراء بعـض المعـاني التـي لم يدقـق «السـكاكي» في قواعـد إجرائهـا، كالزَّجـر، والوعيـد، والتَّهديـد، والاسـتبطاء، وغيرهـا، وهـي مسـألة يمكـن أن تسـهم في وضـع ضوابـط الانتقـال مـن معنـى إلى آخـر (ضبـط شرط المعنـى المنتقـل منـه إلى شرط المعنـى المنتقـل إليـه).

2- أن يُطـمأنَّ إلى كـون هـذه الضوابـط، أو التَّعميـمات قـادرة عـلى أن تكـون صالحـة لأنَّ تخضـع لسـلطانها اللُّغـات العالميَّـة الأخـرى[32].

3- رَجْـعُ النَّظـر بدقَّـة إلى عـرض هـذه التَّعميـمات، أو الضوابـط عـلى تلـك التَّعميـمات الحديثـة في هـذه الظاهـرة التـي ذكـرت في بدايـة الحديـث عنهـا للإفـادة منهـا إمَّـا بالزِّيـادة، أو الاسـتغناء، أو الاسـتبدال: «نظـنُّ فيـما يخصُّنـا رغـم أنَّنـا لا نسـتطيع الجـزم مـن الآن أنَّـه مـن الممكـن اعتـماد التَّعميـمات التـي تتيحهـا اقتراحـات السـكاكي في وصـف ظاهـرة الاسـتلزام التَّخاطبـي كإحـدى خصائـص اللُّغـات الطبيعيَّـة، بـل مـن الممكـن طرحهـا بديـلا ممكنـا للتَّحليـلات الحديثـة المقترحـة شريطـة أن يُعمـل عـلى اسـتيفائه الـشروط المقتضـاة»[33].

صفـوة القـول ومحصـول الحديـث ينتهـي المتـوكل مـن تحليلـه لظاهـرة الاسـتلزام التخاطبـي للانتصـار لبعـض مواقـف السـكاكي عـلى جرايـس، ثـمَّ يعـود مـرة أخـرى ليُثبـت في مـكان آخـر أنَّ تحديـد السـكاكي لبعـض القضايـا غـير مضبـوط، وبعدهـا يهتـدي مجـددا بـآراء السـكاكي إلى وضـع تعميـمات يُقْعـدُ لهـا لظاهـرة الاسـتلزام التخاطبـي، ليقـترح في نهايـة المطـاف، بعـض الخصائـص التـي تقتضيهـا اللغـات الطبيعيـة، وهـذا يكشـف عـن مجادلـة عميقـة ومحـاورة علميـة دقيقـة في تحليـل المتـوكل.

الإحـالات

1- ينظـر: العيـاشي أدراوي، الاسـتلزام الحـواري في التَّـداول اللِّسـاني، مـن الوعـي بالخصوصيـات النوعيـة للظاهـرة إلى وضـع القوانـين الضابطـة لهـا، منشـورات الاختـلاف، دار الأمـان، الرِّبـاط، ط1، 1432هـ / 2011م، ص 7 - 8.

2- ينظـر: عبـد المجيـد جحفـة، مدخـل إلى الدلالـة الحديثـة، دار توبقـال للنـشر، المغـرب، ط1، 2000م، ص 30،31.

3- محمـود أحمـد نحلـة، آفـاق جديـدة في الـدرس اللُّغـوي المعـاصر، دار المعرفـة الجامعيـة، (د. ط)، 2002م، ص 33.

4- ج ب بـراون و ج يـول، تحليـل الخطـاب، ترجمـة و تعليـق: الدكتـور محمـد لطفـي الزليطـي و الدكتـور منـير التريكي،النـشر العلمـي والمطابـع، الريـاض، (د. ط)، 1418هـ / 1997م، ص 41، 42.

5- ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في الدرس اللُّغوي المعاصر، ص 33.

6- ج ب براون و ج يول، تحليل الخطاب، ص 306.

7- باتريـك شـارودودو، دومنيـك منغنـو، معجـم تحليـل الخطـاب، ترجمـة: عبـد القـادر المهـيري و حـمادي صمـود، دار سـيناترا، تونـس، (د. ط)، 2088م، ص 455.

8- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في الدرس اللُّغوي المعاصر، ص 38.

9- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

10- ينظـر: باتريـك شـارودودو، دومنيـك منغنـو، معجـم تحليـل الخطـاب، ص 455 - 456.

11- لقـد عـرف المبـدأ التـداولي الأوَّل للتَّخاطـب باسـم «مبـدأ التعـاون»، وورد نـص هـذا المبـدأ في اللِّسـانيات الحديثـة عنـد الفيلسـوف الأمريـكي « بـول جرايـس «، إذ ذكـره لأول مـرة في دروسـه المعنونـة بـــ «محـاضرات في التَّخاطـب»، ثـمَّ ذكـره ثانيـا في مقابلتـه الشـهيرة «المنطـق و التَّخاطـب». ينظـر: طـه عبـد الرحمـن، اللسـان و الميـزان أو التكوثـر العقـلي، المركـز الثقـافي العـربي، الـدار البيضـاء، ط1، 1988م، ص 238.

12- طـه عبـد الرحمـن، أصـول الحـوار و تجديـد علـم الـكلام، المركـز الثقـافي العـربي، الـدار البيضـاء، المغـرب، ط2، 200م، ص 73.

13- فيليـب بلانشـيه، التداوليـة مـن أوسـتين إلى غوفـمان، ترجمـة: صابـر حباشـة، دار الحـوار للنـشر و التوزيـع، اللاذقيـة، سـوريا، ط1، 2007م، ص 84 - 85.

14- ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في الدرس اللُّغوي المعاصر، ص36، 37.

15- ينظـر: فيـلي سـانديرس، نحـو نظريـة أسـلوبية لسـانية، ترجمـة: الدكتـور خالـد

محمـود جمعـة، دار الفكـر للتوزيـع، دمشـق، ط1، 1424هـ / 2003م، ص 36، 37.
16- ينظـر: سـالم محمـد الأمـين الطلبـة، الحجـاج في البلاغـة المعـاصرة، بحـث في بلاغـة النقـد المعـاصر، دار الكتـاب الجديـدة المتحـدة، بـيروت لبنـان، ط1، 2008م، ص 168.
17- ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، ص 239.
18- ينظـر: عبـد الفتـاح الحمـوز، سـيميائية التواصـل و التفاهـم في الـتراث العـربي القديـم، دار جريـر للنـشر و التوزيـع، عـمان، (د. ط)، 2011م، ص 28.
19- حافـظ إسـماعيل علـوي، ووليـد أحمـد عنـاني، أسـئلة اللغـة، أسـئلة اللِّسـانيات، حصيلـة قـرن مـن اللسـانيات في الثقافـة العربيـة، دار الزمـان، الربـاط، المغـرب، ط1، 2009م، ص33
20- أحمـد المتـوكل، دراسـات في نحـو اللغـة العربيـة الوظيفـي، دار الثقافـة، الـدار البيضـاء، ط1، 1986م، ص96.
21- المرجع نفسه، ص 97.
22- ينظـر: السـكاكي (أبـو يعقـوب بـن أبي بكـر)، مفتـاح العلـوم، تحقيـق: نعيـم زرزور، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ط2، 1407هـ / 1987م، ص 308 - 317. و ينظـر: محمـد حسـن عبـد العزيـز، كيـف ننجـز الأشـياء بالكلـمات ؟، كليـة دار العلـوم، ط1، 1996م، ع 22، ص 17.
23- محمـد محمـد أبـو مـوسى، دلالات التراكيـب دراسـة بلاغيـة، مكتبـة وهبـة، ط1، (د. ت) ص 241.
24- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص100.
25- المرجع نفسه، ص 98.
26- أحمـد الإدريـسي، البحـث اللِّسـاني و السـيميائي، سلسـلة النـدوات، منشـورات كليـة الآداب و العلـوم الإنسـانية، الرِّبـاط، 1401هـ / 1981م، ص 306، 307.
27- ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 304، 305، 402، 403.
28- عطـا محمـد مـوسى، مناهـج الـدرس النحـوي في العـالم العـربي في القـرن العشريـن، دار الإسراء للنـشر و التوزيـع، عـمان، الأردن، ط1، 2002م، ص 341.
29- ينظر: المرجع نفسه، ص 102.
32- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 11.
30- ينظر: المرجع نفسه، ص 101.
31- ينظر: المرجع نفسه، ص 102، 103.

32- ينظر: المرجع نفسه، ص 102.
33- المرجع نفسه، ص 103.